



## أخبار سورية

## النظام يسيطر على معظم «القابون» بعد إخلائه من المعارضة و«قسد» تسلمه سد الفرات والطبقة على الطريق



(ا.ف.ب)

عناصر ميليشيات موالية للنظام تقف على انقاض الابنية في حي القابون بدمشق

عواصم - وكالات: امتدت عملية التهجير في احياء دمشق التي حي القابون أمس حيث خرج المئات من المدنيين ومقاتلي المعارضة من الحي الواقع شمالي شرق العاصمة وأصبحت قوات النظام تسيطر على كامل الحي اعتباراً من أمس. وتوجه الخارجيون إلى الشمال السوري كما جرت العادة.

وكانت وكالة الأنباء السورية (سانا) ذكرت الليلة قبل الماضية ان الأعمال القتالية في حي القابون توقفت بعد اعلان المعارضة المسلحة قبولها بالتسوية بعد المعارك العنيفة بين فصائل المعارضة من جهة وقوات النظام والمليشيات الاجنبية الموالية المدعومة بالقصف والغارات المركزة التي شنّها طيران النظام على الحي منذ 3 اشهر، من جهة أخرى.

ونقلت شبكة «شام» الاخبارية عن عدة مصادر أن الحافلات انطلقت من حي القابون إلى منطقة بالقرب من سيرونكس حيث نقطة تجمع الحافلات قبل التوجه إلى الشمال السوري وخاصة مدينة ادلب وفقاً للاتفاق الذي يحرص على إخلاء كامل الحي.

وتم التوصل إلى الاتفاق بعد أكثر من 3 أشهر من حملة هي الأعنف استخدم فيها كل أصناف الأسلحة بما فيها الطيران والخرائط المتفجرة، والتي تسببت في تدمير كامل الحي وعدم صلاحيته للحياة، بحسب «شام».

وخرجت أمس الأول الدفعة الثانية من المهجري حي بزة بعد إبرام اتفاق بين ممثلي الحي والنظام بشروط مشابهة لما شهده محيط دمشق، وذات الأمر بالنسبة لتشرين الذي خرجت أمس الأول أولى دفعات المهجرين منه. وباتى اتفاق القابون بعد

### وحدات عسكرية تابعة للنظام تتجه إلى الحسكة



اتفاق مماثل هذا الاسبوع لإخلاء مناطق مجاورة في حيي بزة وتشرين الدمشقيين الذين تسيطر عليهما الفصائل المقاتلة منذ عام 2012.

وانتقدت الأمم المتحدة عمليات الإجراء التي جرت في مناطق سورية عدة والتي تعتبرها المعارضة السورية «تهجيراً قسرياً»، وتتهم الحكومة السورية بالسعي إلى إحداث «تغيير ديموغرافي» في البلاد.

وكانت محادثات بشأن صفقة تسمح للنظام باستعادة المنطقة مقابل تأمين ممر آمن لسفلي المعارضة فشلت بسبب الخلاف على الوجهة التي سيقتضها المسلحون، حيث أزداد البعض التوجه إلى الغوطة الشرقية أحد معاقل المعارضة في ريف دمشق بدلاً من محافظة ادلب. من جهة أخرى، كشفت مصادر في الميليشيات الكردية التي تسيطر على قوات سوريا الديمقراطية (قسد) أنه تم التوصل مع

النظام وتم الاتفاق على تسليم سد الفرات للجبهات المختصة، بحسب ما ذكرت صحيفة الوطن القريبة من النظام السوري. لكن الصحيفة ذاتها نقلت عن مصدر حكومي أنه لا يوجد أي تواصل مباشر مع «قسد» حتى الآن حول الأمر، بيد أنه وعد بـ «تطورات في هذا الملف خلال الأيام القادمة»، مشيراً إلى أن هناك وسطاء أكراد سيتواصلون مع «قسد» حول كيفية تسليم السد.

وكانت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) قد أعلنت سابقاً في بيانها حول السيطرة على مدينة الطبقة، قالت فيه ان مؤسسة سد الفرات هي مؤسسة وطنية سورية ستستخدم جميع المناطق السورية دون استثناء، وقالت أيضاً بأنها ستسلم ادارة مدينة الطبقة الى مجلس مدني لإدارة الامور الى جانب قوى الامن الداخلي التابعة لها بعد تأمين المدينة بشكل كامل.

ونكرت الصحيفة الموالية ان إعادة تشغيل السد يحتاج لبعض الوقت خاصة بعد تقييم الأضرار وإصلاحها، مشيراً الى أن قدرة توليد السد للكهرباء قد يبلغ 800 ميغا وات، وهي كافية لتشغيل حلب وريفها وبالتالي سيخفف ذلك من اعباء المنشآت النفطية المخصصة للمحطات الكهربائية في البلاد.

هذا، ونقلت شبكة «شام» عن مصادر أخرى أن الاتفاق بين قسد والنظام ربما يتجاوز تسليم السد فقط، لتقوم الأخيرة بتسليم المنطقة وسدها أيضاً مدينة الرقة بعد السيطرة عليها وطرده تنظيم داعش منها. وفي سياق متصل، أشار ناشطون الى توجه رتل عسكري تابع لقوات النظام مروراً من مدينة منبج بريف حلب الشرقي وصولاً الى مدينة الحسكة التي تقع تحت سيطرة الوحدات الكردية، دون معرفة النية وراء ذلك بعد.

## مصادر: عناصر حزب الله المنسحبة في السلسلة الشرقية زجت في الداخل السوري

بيروت: على صعيد انسحاب حزب الله من بلدات السلسلة الشرقية من جبال لبنان المحاذية لسورية، يقول العميد المتقاعد خليل الحلو، ان غرض هذا الانسحاب هو اعطاء صورة للعالم بان هذه المناطق باتت آمنة ولا لزوم لمراقبين اجانب فضلاً عن الدوافع التقشفية نتيجة ضمور الامداد الإيراني، إضافة الى كون الحزب اصبح على تماس مع عناصره المتواجدة على الجانب السوري من السلسلة، الى جانب السكان المتقدمين في مناطق أخرى. وفي رأي هذا الخبير العسكري ان هناك سببا آخر، وهو تجنب الحزب ضربة اسرائيلية مرتقبة على غرار ما حصل في القنيطرة، حين

لم تصدق اسرائيل ان الحزب انسحب منها، وقد نبه الحزب من مخاطر عربية ان اسرائيل ستستهدف مراكز في السلسلة الشرقية، حيث توجد صواريخه، وبإدخال الجيش اللبناني الى هذه المناطق، ايحاء بان الحزب انسحب من هذه المناطق في حين تقول «قناة المنار» ان الجيش والمقاومة خطان متلازمان. إعادة التموذج هذه، لا تعني انسحاب الحزب بالكامل من سورية، بدليل أن العناصر المنسحبة من السلسلة الشرقية لم تعد إلى بيوتها إنما توجهت الى الداخل السوري، لمساعدة طهران في مواصلة دعم النظام السوري.

## اللاجئون العالقون بين الجزائر والمغرب يناشدون زعماء العالم حل قضيتهم

عواصم- الأناضول: تتواصل معاناة 8 عائلات سورية عالقة على الحدود بين الجزائر والمغرب، المستمرة منذ نحو شهر. وتشهد أوضاعهم الصحية والنفسية تدهوراً كبيراً في جو صحراوي متقلب، ورياح عاتية تهب فجأة، إضافة إلى انتشار الحشرات والأفاعي، في ظل انعدام أي نوع من الرعاية الصحية. وطالبت العائلات العالقة ويبلغ تعداد أفرادها أكثر من 50 شخصاً، في تسجيلات مصورة وصوتية أرسلتها للأناضول، دول العالم والمنظمات الدولية للتدخل لإخراجهم من المنطقة. تعيش العائلات في خيم مهترئة من الأقمشة والبطانيات، تعتمد فيها أدنى مقومات الحياة، ويغطي غبار الصحراء وجوههم وأجسادهم، ناهيك عن انتشار الأفاعي والعقارب وهي أحد أكبر المخاوف لدى تلك العائلات، خاصة الأطفال. وأفاد أحد أرباب الأسر في تسجيل مصور بأن

الأطفال يعيشون أوضاعاً مأساوية في الصحراء، بلا طعام أو ماء صحي، مناشداً رؤساء وملوك دول العالم ومن بينهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إنقاذهم من الصحراء القاتلة. وقالت الطفلة حلا رعد «انهم متعبون جداً فلا الجزائر تقبل بعودتهم ولا المغرب تسمح بدخولهم»، مشيرة إلى أنهم يعيشون حياة صحراوية، حارة نهاراً باردة ليلاً، حيث لا يجري الكثير منهم على النوم خوفاً من الأفاعي والعقارب. وأوضحت «أن حياتهم حياة براري لا يرتضي أحد أن يعيشها، نحن نحرق الشوك في الليل لننتدفا ونحمي أنفسنا من الحيوانات». ويتبادل البلدان التهم بشأن المسؤولية عن وصول اللاجئين، إذ تقول الرباط إن هؤلاء الأشخاص عبروا الأراضي الجزائرية لدخول المغرب.

## «البعث» الحاكم يحل قيادته القومية ويختار الأسد اليوم أميناً عاماً

دمشق - د.ب.أ: قرر المؤتمر القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سورية أمس حل قيادته القومية بشكل نهائي بمشاركة أعضاء قيادات الحزب في ثماني دول عربية. وقال قيادي في حزب البعث طلب عدم ذكر اسمه لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) إن المؤتمر شهد مشاحنات عنيفة بين أعضاء القيادة القومية الذين حضروا الاجتماع والذي انتهى بقرار حل

القيادة وإغاثتهم جميعاً من مناصبهم القيادية في الحزب. وأكد أن الرئيس السوري بشار الأسد سيحضر اليوم أعمال المؤتمر الذي سيختتم أعماله بإحداث مكتب قومي استشاري في القيادة القطرية وتعيين الأسد أميناً عاماً لحزب البعث العربي الاشتراكي. وتأسس حزب البعث العربي الاشتراكي في عام 1947 وسيطر على الحكم منذ مارس عام 1963.

## أخبار لبنانية

## بري: قانون الانتخابات «جرش بلا طحين» جلسة التمديد للمجلس النيابي اليوم تبخرت وقانون الانتخابات ما زال في «ضمير المجهول»

## ريفي يعلن ترشحه للانتخابات بأي قانون

بيروت: أعلن الوزير السابق أشرف ريفي خوض الانتخابات النيابية مهما كان القانون. وقال خلال مشاركته في ماراتون طرابلس، كخطوة مستقبلياً، أنا أفضل النسبية، لكن النسبية الآن

يستفيد منها حزب الله بواقعه الخاص، إننا نعد مخططاً توجيهياً ورؤية مستقبلياً لطرابلس، تحدد كيف نريد ونرى طرابلس في المستقبل، وعلى أساسها سنقوم بشطاطاتنا.

## تحدث عن عمولات بسبعة مليارات دولار الضاهر لـ «الأنباء»: مسرحة قانون الانتخابات لإطالة عمر الحكومة حتى سبتمبر

بيروت - زينة طيارة رأى نائب عكار عضو كتلة المستقبل سابقاً خالد الضاهر ان العقد الاستثنائي لمجلس النواب والمرتبب افتتاحه نهاية الشهر الجاري هو الفصل الاخير من مسرحة «البحث عن قانون انتخاب»، ومن المتوقع ان ينتهي اما الى اقرار قانون النسبية الكاملة بدوائر مرنة، وهو الاحتمال الأكثر ترجيحاً، واما الى العودة لقانون الستين مع بعض التعديلات الطفيفة التي تطمئن المسيحيين، معتبراً بالثاني ان ما شهدته كل من ساحة النجمة والسرايا الحكومي وما ستشهده خلال العقد الاستثنائي من عمليات كرفر بين الفرقاء للوصول الى قانون انتخابات، ما هو سوى معارك وهمية متفق سلفاً على تفاصيلها.

موضوع الكهرباء، ويعملون على نشر الشائعات والتضليل، مؤكداً ان هذا العهد باق في وجههم ونحن نريد الكهرباء وهم، لا يريدون، وسنرى من منا الربح. وأضاف: وقفوا كذبتكم على الناس، من عبأ جيوبه بالمال، لا يحق له الكلام عن نعيبة الجيوب، وهو الذي فقّر الناس وأفرغ جيوبهم، والذي تاريخه أسود من الفساد، لا يحق له تبييض مستقبله على حسابنا. وقد رد الوزير على حسن خليل، متهماً، دون تسمية، التيار الوطني الحزبي بصفقة بواخر الكهرباء من أجل تحقيق مصالح شخصية. وقال موجهاً كلامه للوزير باسيل دون أن يسميه: نريد خطة كهرباء، وليس صفقة، وعندما نريد الكهرباء لا نريدها بأي ثمن، وعلى حساب مستقبل اللبنانيين وأموالهم وعلى حساب موازنتهم وعلى حساب المشاريع الأخرى، من أجل تغطية بعض المصالح الخاصة.

معدت عن الجلسة النيابية الذي يشغل المحافل السياسية اللبنانية منذ بداية عهد الرئيس ميشال عون مازال في ضمير الصيغ والمقترحات، الى ما هنالك مما يجري اعاده على ضوء الشمعة، وبعيدا عن انوار الاعلام الساطعة، حرصا عليه من ضربات الشمس. والظاهر ان الجلسة النيابية التشريعية المخصصة لأقرار قانون التمديد للمجلس تبخرت قبل ان تتعدق اليوم، انما لم يصدر بيان بتأجيلها عن رئيس المجلس، بداعي انها لزوم ما لا يلزم، مادامت الدعوة إليها لم تقتصر بالطابع الرسمي، لكن ثمة انطباعاً بأن إعلان التأجيل مرتبط بإعلان موافقة الرئيس عون على فتح الدورة الاستثنائية لمجلس النواب، بعد انتهاء الدورة العادية الراهنة في الأول من يونيو المقبل، وربما كان فتح الدورة مروهن بالتوافق على قانون الانتخاب الذي مازال يخيط في رحم المناقشات الداخلية والأقليمية، علماً ان مجلس النواب يعود سيد نفسه وقراره اعتباراً من اليوم مع انتهاء شهر التأجيل الذي فرضه عليه الرئيس عون بسلسلة المادة 59 من الدستور اللبناني، وان كانت مساحة هذه السيادة لا تتجاوز الخمسة عشر يوماً الباقية من عمر الدورة العادية للمجلس، والتي تنتهي في 31 الجاري.

الرئيس نبيه بري تحدث عما ورد في وسائل الاعلام عن تقدم كبير باتجاه اعتماد مشروعه النسبي، وعلى اساس هذا الأثر الانتخابية المتوسطة. وقال لـ «الديار» حتى الآن لم يرديني اي شيء بهذا الخصوص، يبدو ان قانون الانتخاب الذي يشغل المحافل السياسية اللبنانية منذ بداية عهد الرئيس ميشال عون مازال في ضمير الصيغ والمقترحات، الى ما هنالك مما يجري اعاده على ضوء ضوء الشمعة، وبعيدا عن انوار الاعلام الساطعة، حرصا عليه من ضربات الشمس. والظاهر ان الجلسة النيابية التشريعية المخصصة لأقرار قانون التمديد للمجلس تبخرت قبل ان تتعدق اليوم، انما لم يصدر بيان بتأجيلها عن رئيس المجلس، بداعي انها لزوم ما لا يلزم، مادامت الدعوة إليها لم تقتصر بالطابع الرسمي، لكن ثمة انطباعاً بأن إعلان التأجيل مرتبط بإعلان موافقة الرئيس عون على فتح الدورة الاستثنائية لمجلس النواب، بعد انتهاء الدورة العادية الراهنة في الأول من يونيو المقبل، وربما كان فتح الدورة مروهن بالتوافق على قانون الانتخاب الذي مازال يخيط في رحم المناقشات الداخلية والأقليمية، علماً ان مجلس النواب يعود سيد نفسه وقراره اعتباراً من اليوم مع انتهاء شهر التأجيل الذي فرضه عليه الرئيس عون بسلسلة المادة 59 من الدستور اللبناني، وان كانت مساحة هذه السيادة لا تتجاوز الخمسة عشر يوماً الباقية من عمر الدورة العادية للمجلس، والتي تنتهي في 31 الجاري.



خالد الضاهر



(محمود الطويل)

اعتصام للحراك المدني امام البرلمان للمطالبة بتحديد موعد الانتخابات وإقرار قانون النسبية

بيروت - عمر حنجر

يبدو ان قانون الانتخاب الذي يشغل المحافل السياسية اللبنانية منذ بداية عهد الرئيس ميشال عون مازال في ضمير الصيغ والمقترحات، الى ما هنالك مما يجري اعاده على ضوء ضوء الشمعة، وبعيدا عن انوار الاعلام الساطعة، حرصا عليه من ضربات الشمس.

والظاهر ان الجلسة النيابية التشريعية المخصصة لأقرار قانون التمديد للمجلس تبخرت قبل ان تتعدق اليوم، انما لم يصدر بيان بتأجيلها عن رئيس المجلس، بداعي انها لزوم ما لا يلزم، مادامت الدعوة إليها لم تقتصر بالطابع الرسمي، لكن ثمة انطباعاً بأن إعلان التأجيل مرتبط بإعلان موافقة الرئيس عون على فتح الدورة الاستثنائية لمجلس النواب، بعد انتهاء الدورة العادية الراهنة في الأول من يونيو المقبل، وربما كان فتح الدورة مروهن بالتوافق على قانون الانتخاب الذي مازال يخيط في رحم المناقشات الداخلية والأقليمية، علماً ان مجلس النواب يعود سيد نفسه وقراره اعتباراً من اليوم مع انتهاء شهر التأجيل الذي فرضه عليه الرئيس عون بسلسلة المادة 59 من الدستور اللبناني، وان كانت مساحة هذه السيادة لا تتجاوز الخمسة عشر يوماً الباقية من عمر الدورة العادية للمجلس، والتي تنتهي في 31 الجاري.

الرئيس نبيه بري تحدث عما ورد في وسائل الاعلام عن تقدم كبير باتجاه اعتماد مشروعه النسبي، وعلى اساس هذا الأثر الانتخابية المتوسطة. وقال لـ «الديار» حتى الآن لم يرديني اي شيء بهذا الخصوص، يبدو ان قانون الانتخاب الذي يشغل المحافل السياسية اللبنانية منذ بداية عهد الرئيس ميشال عون مازال في ضمير الصيغ والمقترحات، الى ما هنالك مما يجري اعاده على ضوء ضوء الشمعة، وبعيدا عن انوار الاعلام الساطعة، حرصا عليه من ضربات الشمس. والظاهر ان الجلسة النيابية التشريعية المخصصة لأقرار قانون التمديد للمجلس تبخرت قبل ان تتعدق اليوم، انما لم يصدر بيان بتأجيلها عن رئيس المجلس، بداعي انها لزوم ما لا يلزم، مادامت الدعوة إليها لم تقتصر بالطابع الرسمي، لكن ثمة انطباعاً بأن إعلان التأجيل مرتبط بإعلان موافقة الرئيس عون على فتح الدورة الاستثنائية لمجلس النواب، بعد انتهاء الدورة العادية الراهنة في الأول من يونيو المقبل، وربما كان فتح الدورة مروهن بالتوافق على قانون الانتخاب الذي مازال يخيط في رحم المناقشات الداخلية والأقليمية، علماً ان مجلس النواب يعود سيد نفسه وقراره اعتباراً من اليوم مع انتهاء شهر التأجيل الذي فرضه عليه الرئيس عون بسلسلة المادة 59 من الدستور اللبناني، وان كانت مساحة هذه السيادة لا تتجاوز الخمسة عشر يوماً الباقية من عمر الدورة العادية للمجلس، والتي تنتهي في 31 الجاري.

### باسيل: من عبأ جيوبه بالمال لا يحق له الكلام عن

### تعينة الجيوب

### علي حسن خليل

### يرد: نريد خطة كهرباء لا صفقة كهرباء

وصحيح ان هناك محادثات واتصالات عديدة، لكن ما قيل ويقال لا علم لي به، وكل ما هناك «جرش بلا طحين»، علماً ان الابواب غير موصدة، انما لا جديد ملموساً حتى الآن. لكن مصادر رئاسة المجلس النيابي توقعات ان يعلن بري انتهاء صلاحية الاقتراح الذي سبق ان تقدم به قبل اسابيع قليلة لقانون الانتخاب، والذي يقضي بانتخاب مجلس نيابي مناصفة بين المسلمين والمسيحيين من دون تحديد حصص لكل مذهب في كل طائفة على النظام النسبي في 6 دوائر انتخابية قابلة للزيادة، بالتوازي مع إنشاء مجلس للشيوخ من 64 عضواً ينتخبون على أساس مذهبي وفق النظام الأكثرى، مع نقل صلاحيات في القضايا الصيرية والأحوال الشخصية الى هذا المجلس.

وتحدث وزير المال علي حسن خليل عن مشروع الرئيس بري وعن الضوابط المطلوبة من البعض، موضحاً قوله: نحن نريد قانوناً لكل المسلمين وليس لمسلمين بعينهم، ونريد قانوناً لكل المسيحيين، وليس لمسيحيين بعينهم، كما يحاول البعض أن يفعل وأن يخطط. وقال علي حمدان المستشار الإعلامي للرئيس بري، ان رئيس المجلس أعطى مهلة 24 ساعة (بدءاً من السبت) لرد الآخرين على مشروعه هذا، وإذا لم يحصل التوافق ينتهي العرض.

ورداً على سؤال لقناة «أم. تي. في» قال حمدان: الفراغ التشريعي خط أحمر. باسيل خرق مسار التهيئة، وان كلامه ضد الرئيس بري، لن يمر مرور الكرام، وقد رد عليه الوزير علي حسن خليل. وكان باسيل علق على اعتراضات المعارضين على استنجاز بواخر إنتاج الطاقة، منتقداً كل من تعلقوا بصوتهم وغيرتهم على المال العام في

والتواصلات عديدة، لكن ما قيل ويقال لا علم لي به، وكل ما هناك «جرش بلا طحين»، علماً ان الابواب غير موصدة، انما لا جديد ملموساً حتى الآن. لكن مصادر رئاسة المجلس النيابي توقعات ان يعلن بري انتهاء صلاحية الاقتراح الذي سبق ان تقدم به قبل اسابيع قليلة لقانون الانتخاب، والذي يقضي بانتخاب مجلس نيابي مناصفة بين المسلمين والمسيحيين من دون تحديد حصص لكل مذهب في كل طائفة على النظام النسبي في 6 دوائر انتخابية قابلة للزيادة، بالتوازي مع إنشاء مجلس للشيوخ من 64 عضواً ينتخبون على أساس مذهبي وفق النظام الأكثرى، مع نقل صلاحيات في القضايا الصيرية والأحوال الشخصية الى هذا المجلس.

وتحدث وزير المال علي حسن خليل عن مشروع الرئيس بري وعن الضوابط